

دور المدخل السلوكي في تحسين عملية الإبلاغ المالي

أ.د. عامر محمد سلمان الجنابي / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
م. وفاء حسين سلمان الحيدري / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المستخلاص

تسعى هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المدخل السلوكي في نظرية المحاسبة كمدخل حديث ومؤثر في صياغة تلك النظرية ومدى انعكاسه على سلوك كل من منتج ومستخدم المعلومة (المحاسب ومستخدم المعلومة المالية).

وتناولت الدراسة دور المدخل السلوكي في ترسیخ المفاهيم المحاسبية من خلال تحقيق الانسجام بينهما بحيث يتمكن المحاسب من التأثير في سلوك المستخدم وبما ينسجم مع المفاهيم والمبادئ المحاسبية سعياً منه في توفير خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية التي ينتجها بحيث تكون متناغمة مع سلوكه وسلوك المستخدم لتلك المعلومات وانعكاس ذلك على عملية اتخاذ القرارات من قبل الآخر.
وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها أن المدخل السلوكي أصبح من الضرورة بمكان البحث فيه لتحقيق قيم تصب بالنتيجة على متذبذب القرار المستند على المعلومة المحاسبية ، كما ان سلوك المحاسب له دور في التحكم بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات مما يعكس ذلك على متذبذب القرار.

المصطلحات الرئيسية للبحث / المدخل السلوكي - سلوك المحاسب - سلوك المستخدم - المحتوى المعلوماتي.





المقدمة :

يعد المدخل السلوكي من المداخل الحديثة المعتمدة في بناء او صياغة نظرية محاسبية، اذ يوجب المدخل السلوكي عند صياغة نظرية محاسبية معرفة اثر المعلومات المحاسبية في سلوك متخذي القرار ، بمعنى سوف يكون هناك تفسير للسلوك الانساني والتنبؤ به كما يهتم بكيفية استخدام المعلومات المحاسبية من قبل متخذي القرار اي العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقرار المتخذ .

يتطلب المدخل السلوكي للبحث المحاسبى معرفة اثر المعلومات المحاسبية على سلوك متخذي القرارات، وبالتالي سيكون هناك تفسير للسلوك الانساني والتنبؤ به هذا من جانب اما الجانب الآخر ، يهتم المدخل السلوكي بكيفية استخدام المعلومات من قبل متخذي القرارات اي العلاقة بين المعلومات باعتبارها مدخلات لعملية اتخاذ القرار وبين القرار باعتباره المخرجات.

يمثل الجانب الاول الاتجاه النفعي للمحاسبة والذي يصاحبه تحديات الابلاغ المالي المتمثلة بالأهمية النسبية، منفعة المعلومات، كفاية الافصاح، والسياسات المحاسبية واثرها في عملية اتخاذ القرارات وعلى المحاسب مواجهة هذه التحديات من خلال فهم وادران سلوك مستخدمي المعلومات والذي يؤدي الى اتصال المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات.

اما الجانب الآخر فيهتم بكيفية استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستخدم لاتخاذ القرار ، حيث تمثل المعلومات مدخلات لعملية اتخاذ القرار، وعليه فان المعلومة تؤثر في نوع القرار المتخذ وينبغي هنا اتصال المعلومات المحاسبية الملائمة لاتخاذ القرار ، وعموما هناك عدد من الخصائص النوعية التي لا بد من توافرها في المعلومات المحاسبية لتمكن المستخدم من اتخاذ القرارات واصدار الاحكام. وعليه سنبين في هذا البحث اثر المدخل السلوكي في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مع بيان اثر سلوك كل من منتج ومستخدم المعلومة في القرار المتخذ.

المبحث الاول / منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث :

يتميز المدخل السلوكي لصياغة نظرية محاسبية بالاهتمام بالسلوك الانساني وقراراته على عكس المداخل التقليدية التي تركز عادة على ما مثبت في صفحات السجلات المحاسبية والقواعد المالية متضمنة المصاريق والابرادات المصاحبة لتمشية اعمال الوحدة الاقتصادية.

بالامكان تلخيص مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

- ١ - هل للمدخل السلوكي دور في توفير خصائص نوعية تساهم في تطوير المحتوى المعلوماتي لعملية الإبلاغ المالي .
- ٢ - هل المحتوى المعلوماتي لعملية الإبلاغ المالي يتاثر بسلوك كل من منتج ومستخدم المعلومات المحاسبية مما ينعكس في عملية صنع القرار؟

ثانياً: هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على اهمية المدخل السلوكي لنظرية محاسبية ودوره في تحسين الابلاغ المالي وتاثير ذلك في عملية اتخاذ القرارات.

ثالثاً: فرضية البحث

للبحث فرضية رئيسة مفادها

(ان لسلوك المحاسب ومستخدم المعلومات المحاسبية دور في المحتوى المعلوماتي للقواعد المالية مما ينعكس ذلك على عملية اتخاذ القرار) .

رابعاً : اهمية البحث

تمثل المعلومات المحاسبية مخرجات المحاسبة بوصفها نظام معلومات ، ان هذه المخرجات هي مدخلات لعملية اتخاذ القرار واصدار الاحكام وعليه لا بد من اتصال تلك المعلومات الى متخذ القرار بحيث يستفاد منها في عملية اتخاذ القرار وكي تتحقق المنفعة بالنسبة للمستخدم (متخذ القرار) ينبغي ان تتوافر مجموعة من الخصائص النوعية بتلك المعلومات.



تقع على المحاسب مسؤولية إيصال المعلومات المحاسبية الى متلذذى القرارات بوصفه المعد للتقارير المالية وعليه فان سلوك معدى المعلومات المحاسبية سوف يؤثر في سلوك متلذذ القرارات والمتمثل بنوع القرارات المتخذة من خلال تلك المعلومات فضلاً عن تأثير سلوك المحاسب بنوع المعلومات المطلوبة منه ، ومن هنا تأتي اهمية البحث بضرورة الاخذ بعين الاعتبار سلوك المحاسبين وغير المحاسبين لماله من تأثير في القرارات المتخذة والتي بدورها تؤثر في الفرد والمجتمع سواء بشكل مباشر او غير مباشر.

المبحث الثاني / دور المدخل السلوكي في نظرية المحاسبة

أولاً : نظرية المحاسبة والسلوك

تعرف المحاسبة "كونها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية للاستفادة منها في اتخاذ قرارات افضل. ان هذا التعريف يمثل تعريفاً عملياً للمحاسبة باعتبارها نظاماً للمعلومات كجزء من نظرية المعرفة التي تحكم الية ادخال ومعالجة البيانات للحصول على المعلومات المحاسبية كمخرجات للنظام انسجاماً مع الاطار الفكري والديناميكي للنظرية العامة للمعلومات، هذا كلّه اضفي للمحاسبة بعداً جديداً هو كونها علماً تحكمه نظرية المعرفة المعلوماتية." (النقيب، ٢٠٠٤: ١٩).

ان المحاسبة كعلم يجب ان تؤطر مفاهيمها بنظرية ، والتي تعرف بانها "بيان منظم للافكار الاساسية والمبادئ والقوانين العامة التي ترتبط مع بعضها البعض في اطار منطقي متماسك". فهي اطار عام متsonc مع المعاشر الفكرية الخاصة بالظواهر موضوع الدراسة (الشيرازي، ١٩٩٠، ٣٩).

وتهدف النظرية: بصفة عامة الى : (الشيرازي مصدر سابق ٣٩).

١ - التقييم العلمي والمنطقي للظاهرة موضوع البحث والدراسة.

٢ - التنبؤ بسلوك هذه الظاهرة.

٣ - توجيه السلوك لتحقيق قيم واهداف محددة.

وفي مجال المحاسبة كعلم اجتماعي لابد من الربط بين النظرية والتطبيق فالنظريّة في المحاسبة تقدم شرحاً وتفصيلاً للواقع العملي الذي يجب اعتماده في دراسة الطرق المحاسبية الحالية والمفترضة لتحقيق التوجيه والارشاد وليس مجرد تبرير وشرح للممارسات الحالية. وعليه فان النظرية في المحاسبة لا يكفي ان تكون متسقة منطقياً وإنما يجب ان تكون قابلة للتحقيق، اي قابلة للتطبيق العملي.

يرى الباحثان وانطلاقاً من هدف النظرية رقم ٣ اعلاه، بأن المدخل السلوكي أصبح من الضرورة بمكان البحث فيه ملحة لتحقيق قيم تنصب بالنتيجة على متلذذ القرارات المعتمد على المعلومات المحاسبية.

كما تعرف نظرية المحاسبة بانها "مجموعة من المبادئ الرئيسية التي تقدم اطاراً يمكن الرجوع اليه في تقييم الممارسات المحاسبية وانها مرشدًا لتطوير تطبيقات واجراءات محاسبية جديدة (Hendriksen, 1990: 3).

ويعرفها Belkaoui على انها "مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والفرضيات التي بموجبها تُعرض نظرية متسقة عن الظاهرة من خلال تحديد العلاقات بين المتغيرات مع هدف تفسير الظاهرة والتنبؤ بها" (Belkaoui, 2000, 65).

يتضح من التعريف السابق لنظرية المحاسبة انها مجموعة مترابطة من المفاهيم والمبادئ والظروف والتعريف التي تشكل بمجموعها اطار مفاهيمي لا يفارق متسقة عن الظاهرة وهدفها الاساسي تفسير الظاهرة، والتأكيد على ضرورة التنبؤ بالظواهر، اذ ستكون القدرة على التنبؤ اساساً للتطور وذلك من خلال رصد الظواهر الكائنة عند بناء نظرية او تطوير نظرية بحيث تتسمج مع الظواهر المتوقعة. ان كيفية تعامل المحاسبة والمحاسبين مع الظواهر الحالية والظواهر المتوقعة وكيفية معالجتها محاسبياً من خلال الاجراءات والاساليب الفنية المعتمدة واثر هذه الظواهر وبالتالي اثر الاجراءات المحاسبية في البيئة ومستخدم المعلومات المحاسبية ستكون اساس التغيير بما يخدم اهداف المحاسبة والبيئة.



حيث لا بد من التفاعل مع البيئة التي تحوي بشكل اساس مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية وان ما تعرضه المحاسبة من معلومات من خلال اعداد التقارير المالية، موجهة الى مستخدمي المعلومات الخارجيين فضلا عن المستخدم الداخلي، وفي ظل التطور وتوسيع الاعمال والمنافسة أصبح لا بد من مواجهة حاجة مستخدم المعلومات والمتمثل بمتخذ القرار للوصول الى القرارات الصادبة والتي بالتأكيد سيكون لها اثرا ايجابيا في شركات الاعمال وسلبيا متى ما كان القرار غير صائب وهذا ما يعلل تطور الظواهر التي ينبغي مواكبتها من نظرية المحاسبة التي يفترض ان تتجدد متغيراتها المفاهيمية لاستيعاب التجدد والتوقع في تلك الظواهر البيئية وقابلية التنبؤ بها، وهنا يبرز دور المدخل السلوكي للنظرية كونه ليس بمعزل عن التغيير بالظواهر البيئية والذي ينسحب بشكل او باخر على التغيير السلوكي لمستخدمي التقارير المالية الامر الذي ينبغي تضمينه في الاطار المفاهيمي للنظرية والسعى الى امكانية البحث فيه.

ثانيا : دور المدخل السلوكي في ترسیخ المفاهيم المحاسبية

قبل الخوض في ماهية المدخل السلوكي، لا بد اولا من التعرف على مفهوم السلوك وقد وردت عدة تعاريف للسلوك وكالاتي (عبد اللطيف، أحمد: ٢١):

بعد السلوك الانساني "نوعا من انواع الانشطة التي يؤديها الانسان ويمكن ملاحظتها سواء كان ذلك بالأدوات القياسية أو عن طريق الملاحظة الخارجية".

السلوك الانساني هو "كل ما يصدر عن الانسان من استجابات اي كل ما يصدر عنه كرد فعل". كما عرفه Watson بانه الاستجابات او ردود الفعل على المنبهات وهي تغيرات في البيئة قابلة للقياس كما أكد على ضرورة التنبؤ بالسلوك. (الوقفي ١٩٩٨: ٢٠).

ويعد (Watson) مؤسس المنحى السلوكي والذي يمثل أحد المناخي العلمية المعاصرة في علم النفس والذي عرف فيما بعد بالمدرسة السلوكية Behaviorism ونادى " "علم السلوك" (الريماوي ٢٠٠٤: ٣١).

وقد ميزت المدرسة السلوكية عدة ابعاد رئيسة للتعرف على السلوك وهي(عبد اللطيف، أحمد: ٢٢):
١- بعد البشري : يعني ان السلوك الانساني هو سلوك بشري صادر عن قوة ناشطة وفاعلة في معظم الاحيان.

٢- بعد المكانى : ان السلوك البشري يحدث في مكان معين.

٣- بعد الزمانى : يحدث السلوك الانساني في وقت معين.

٤- بعد الاخلاقى : هناك قيم اخلاقية لا بد من اعتمادها لتوجيه السلوك الانساني.

٥- بعد الاجتماعي : هناك قيم اجتماعية وعادات وتقالييد تؤثر في السلوك الانساني.

يتضح مما سبق ان السلوك يمثل ردة فعل الانسان اتجاه منبهات البيئة المحيطة وبعد سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية المتتمثل بالقرارات المتتخذة كرد فعل عما تم الحصول عليه من معلومات واستخدام تلك المعلومات لاتخاذ القرارات واصدار الاحكام، ان التقارير المالية وما تفصح عنه من معلومات تمثل متغيرات يتعامل معها مستخدم المعلومة والتي ستولد لديه سلوك معين (رد فعل) وبما ان مستخدمي المعلومات المحاسبية يمثلون ركنا اساسيا في العملية المحاسبية حيث المحاسبة كنظام معلومات تقدم او توصل المعلومة الى متخذ القرار وبذلك سيتم توجيه سلوك المستخدمين من خلال ايصال المعلومات المحاسبية وكما سنبين ذلك لاحقا.

ان المدخل السلوكي من المداخل الحديثة المعمدة في بناء نظرية محاسبية حيث يرتبط المدخل السلوكي لصياغة نظرية محاسبية بسلوكية الانسان، ويقدر تعلق الامر بالمعلومات والمشاكل المحاسبية ، فإن المحاسبة السلوكية هدفها الاساسي تفسير السلوك الانساني والتنبؤ به في كافة السياسات المحتملة لذلك، ان اختيار اسلوب من الاساليب المحاسبية يفترض ان يقيم من خلال الرجوع الى سلوكية مستخدم المعلومات المحاسبية. حيث يؤكد المدخل السلوكي لصياغة نظرية محاسبية على ملائمة المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرار فضلا عن ملائمتها لسلوك مستخدم المعلومات حيث ان للمحاسبة اثر في سلوك الافراد من خلال المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التي يعرضها المحاسب وبذلك فإن المحاسب له القدرة على توجيه سلوك مستخدمي المعلومات من خلال ما يتم ايصاله من معلومات محاسبية (Belkaoui 2000; 301-302).



وبالرجوع الى النظريات الوصفية والمعيارية يرى Christensen ان هناك من يؤيد النظرية الوصفية ولكن يفشل في التمييز بين النظريات المتعلقة بالوحدات المحاسبية وكما اطلق عليها Mattessich بالقياسات المحاسبية والمتعلقة بالخيارات المحاسبية التي ينبغي ان تقوم بها الوحدات المحاسبية عند عرض التقارير المالية، وبين النظريات المتعلقة بسلوكية الأفراد وسبب قيام الادارة باختيار ما تم اختياره (العبد الله، ٢٠٠٠: ٦٧١). كما اشار كل من Stephen A. Zeff and Thomas F.Kaller الى ضرورة الرجوع الى ردود الافعال السلوكلوجية لولئك الذين يستخدمون مخرجات المحاسبة، ورغم صعوبة تعامل المحاسبين مع شبكة الحدث الانساني المعقد سايكولوجيا، الا انه من الفشل عدم الاعتراف بأن ما تم واعتبر نظرية محاسبية هو مجرد ربط يووس بسبب احتواه على افتراضات غير مدرومة عن السلوكية (zeff&keller, 1969 : 59).

اذ ان المحاسبة تتأثر نتائجها بالبيئة الاجتماعية والبشرية التي تعمل بها وعليه تعد الوظيفة السلوكلوجية والاقتصادية للمحاسبة مهمة كما ان هناك الكثير من التساؤلات حول كيفية استخدام المعلومات المحاسبية والناتج المتولدة عن ذلك وقد تكون احيانا نتائج غير مرغوبة او غير متوقعة ونتيجة لهذا الادراك ظهر البحث المحاسبي السلوكي Behavioral Accounting Research (BAR) وهي عبارة عن دراسة سلوك المحاسبين او غير المحاسبين من يتأثرون بالتقارير المحاسبية (Kieso, 2006: 149).

بعد الاهتمام والتركيز على سلوك الافراد او الجماعات المختلفة كنتيجة لعرض المعلومات المحاسبية، من التطورات الحديثة في مجال نظريات محاسبية ورغم حداثته الا انه يقدم واحدا من أفضل بشارى النجاح في تطوير النظريات التي توجه المحاسبة لغایات اکثر فائدۃ. حيث ادت ابحاث المحاسبین (الاکادیمیین والممارسین) في الاهداف الاساسية للمحاسبة الى تدعیم هذا المدخل (المدخل السلوکی) ووجهته نحو محاولة الاجابة عن عدد من الاسئلة، مثل من هم مستخدمو التقاریر المالية؟ ما طبیعة المعلومات المطلوبة من قبل المستخدمین؟ هل هناك احتمالات عامة؟ هل هناك احتمالات خاصة لفترة معينة من مستخدمي المعلومات؟ كيف رد فعل الادارة والمستثمرين والدانين اذا اختفت الاجراءات المحاسبية وطريقة العرض (Hendriksen, 1990: 11 - 25).

استنادا الى ما جاء في اعلاه. يرى الباحثان ان هناك مهمة ليست باليسيره تتركز في الاخذ بنظر الاعتبار سلوکيات مستخدمي المعلومات المحاسبية مستفيدين من التغذية العكسية لانطباعهم الاولى لنتائج المخرجات المحاسبية لتشكل نقطة انطلاق لتفهم سلوکياتهم من جهة، ومحاولة التأثير في تلك السلوکيات من جهة اخرى لتنسجم مع مجموعة المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تحكم عمل المحاسبين بمعنى ان المدخل السلوکی وما يتضمنه من فهم لسلوك الافراد والجماعات الناتج عن عرض التقاریر المالية واستخدامهم للمعلومات المحاسبية فضلا عن التنبؤ بسلوك اولئك الافراد والجماعات لبناء نظرية محاسبية او لتطوير المبادىء المحاسبية المعتمد عليها في اعداد التقاریر المالية وما تحتويه من معلومات محاسبية تمثل مدخلات عملية اتخاذ القرار. وعليه لابد من ربط سلوك المستخدم بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية وتحقيق الانسجام بينهما بحيث يتمكن المحاسب من التأثير في سلوك المستخدم بما ينسجم مع المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي تمثل جزءاً رئيسياً من اطار تعلم بضممه المحاسبية.

المبحث الثالث/ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وامكانية انسجامها مع

المدخل السلوکی

بينا في المبحث السابق وضمن تعريف المحاسبة كونها نظاماً للمعلومات مهمته الاساسية ايصال المعلومات المحاسبية الى متخذي القرار، بمعنى ان الهدف الاساس للمحاسبة هو ايصال المعلومات المحاسبية الى متخذي القرارات.

تعد التقارير المالية المنتج النهائي لنظام المعلومات المحاسبي الذي يعكس المركز المالي للوحدة الاقتصادية بالإضافة الى نتيجة الاعمال، كما تظهر هذه التقارير المالية وضمن كشف التدفق النقدي حركة النقدية الداخلة والخارجية وعليه يتم الاعتماد على تلك التقارير كاساس لاغراض التحليل الشامل وتقييم وتحسين الاداء، كما تخلق هذه التقارير، معلومات ملائمة للمستثمرين والدانين لتمكنهم من اتخاذ القرار، فاستنادا الى تلك المعلومات الواردة ضمن التقارير المالية يتخذ المستثمر قرار البقاء على استثماراته او زيادتها او التخلی عنها. (Filipovic, 2012 : 84).

ان اختيار بديل من البدائل يكون على اساس توفير المعلومات الاكثر منفعة في عملية اتخاذ القرار واصدار الاحكام، فقد حدد الـ (FASB) في قائمة المفاهيم رقم ٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للتفرقة بين المعلومات الافضل (الاكثر منفعة) والمعلومات الادنى (الاقل منفعة) لاغراض اتخاذ القرار (Kieso, 2007 : 31). ويرى الباحثان ان الخصائص النوعية توفر محتوى معلوماتي يزيد من القدرة البلغية النوعية والكمية لقوائم المالية بحيث ترشد متخذ القرار.



وهناك خصائص أساسية و أخرى ثانوية، تشمل الخصائص الأساسية على:-

١- الملاءمة (Relevance)

٢- الموضوعية (الموثوقية) (Reliability) (Kieso, 2007:31)

١- الملاءمة (Relevance): ينفي ان تؤثر المعلومات المحاسبية في القرار، عندها توصف المعلومات بكونها ملائمة، اذ تحدث هذه المعلومة فرق في القرار وذلك من خلال تأثيرها على تنبؤات المستخدم عن نتائج الاحداث الماضية، الحالية والمستقبلية او تأكيد او تصحيح تنبؤات سابقة، مع ملاحظة ان المعلومات المطلوبة لا تكون تنبؤية او متوقعة وانما المستخدم، متى القراء يقوم بالتنبؤ على اساس معلومات فعلية سابقة او حالية، فعلى سبيل المثال التنبؤ بالعوائد المستقبلية للوحدة الاقتصادية يكون على اساس ما حققته الوحدة من عوائد حاليا وفي السنوات الماضية (Hermanson, 2011: 272).

اما (Marshal) فقد عرف الملاءمة، بان المعلومات تكون ملائمة اذا ساهمت في تخفيض عدم التأكيد، تحسين القدرة التنبؤية وتأكيد او تصحيح تنبؤات سابقة (Marshal, 2009:28).

هذا وتوارد الادبيات المحاسبية، ان المعلومات المحاسبية يجب ان تسهل عملية صنع القرار عند ذاك تعد ملائمة، اي ان المستخدم تمكن من اتخاذ القرار عند توفر المعلومات المحاسبية الملائمة. ان توفير المعلومات المحاسبية الملائمة يواجه مشكلتين، الاولى تعدد نماذج القرارات المستخدمة من قبل مستخدمي المعلومات، والمشكلة الثانية عدم وجود معيار محدد يتم اعتماده في تحديد كون المعلومة ملائمة، ولمواجهة هذه المشكلة تم اعتماد القدرة التنبؤية Predictive value المعيار المعتمد للحكم على ملائمة المعلومات المحاسبية. فلا بد من اجراء التنبؤ لاتخاذ قرار ولا بد من الاشارة هنا الى وجود فرق جوهري بين التنبؤ والقرار حيث لا يمكن اتخاذ قرار دون اجراء تنبؤات وبال مقابل بالامكان التنبؤ دون اتخاذ قرار (Belkaoui, 2000: 332).

كما تكون المعلومة ملائمة للمستخدم متى ما حصل عليها في وقت حاجته لتلك المعلومات وهذا ما يعرف بالتوقيت المناسب Timeliness فلا فائدة من المعلومة عند عدم توافرها وقت الحاجة اليها، وان عدم حصول متى القراء على المعلومات المحاسبية يعني اخفاء معلومات ملائمة لاتخاذ القرار Statement of financial accounting concept No.2, 2008:2.

يرى الباحثان ان مهمة المحاسب ليست بالسهلة، فعليه^٤ تقع مسؤولية توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لمتى القراء وبكل ما تحتويه، من قدرة على تخفيض حالة عدم التأكيد والتوفيق المناسب بالإضافة الى منح المستخدم القدرة التنبؤية هذا من جانب ومن جانب آخر هناك عدد ليس بالقليل من مستخدمي المعلومات المحاسبية وهم اصحاب مصالح بالنسبة للمنشأة ، فالمستثمر المحتمل احد مستخدمي المعلومات المحاسبية واستنادا الى المعلومة التي **ستصله** يتخذ قرار الاستثمار من عدمه وهنا يأتي دور المحاسب لتوجيه سلوك المستثمر نحو القرار الايجابي اي شراء الاسهم وعليه لا بد من توفير المعلومات التي تزيد من القدرة التنبؤية للمستثمر المحتمل بحيث تزيد الرغبة بالاستثمار من خلال توفير المعلومات في تقارير تسلط الضوء على اسعار وارباح ومقسوم الارباح لاسهم الشركة في سوق الوراق المالية (بعد مكاني) وهذا يمثل بعد سلوكي يؤثر في سلوكي المستخدم.

اما المساهم الحالى الذي يمتلك حصة في رأس المال الوحدة الاقتصادية فيلاحظ انه حريص على المحافظة على حصته في راس المال لذلك يرغب دائما في الحصول على المعلومات التي تقلل من حالة عدم التأكيد، وعليه يقدم المحاسب المعلومات المحاسبية عن اسعار الاسهم في السوق، الارباح المتتحقق، نسب ارتفاع الاسعار، وبالتالي توفير هذه المعلومات ستقلل من حالة عدم التأكيد وسيكون لها الاثر في سلوكي المساهم الحالى بالبقاء على حصته لا بل زيتها وعدم خلق حالة هلع تؤثر في المركز المالي للوحدة نتيجة التسرع في بيع الاسهم لمخاوف قد تتباه بحيث يؤدي الى انهيار اسعار اسهم الوحدة في سوق البورصة.

كما ان الادارة والتي تمثل المستخدم الداخلي الرئيس للمعلومات المحاسبية والتي تقع عليه مسؤولية اتخاذ العديد من القرارات الهامة، والمتعلقة على سبيل المثال بالاستثمار، الانتاج، الاقراض، توزيع الارباح وما الى ذلك، وعليه فانها بحاجة دائما الى المعلومات التي من الضروري جدا ان تصلها وقت الحاجة اليها وهو الوقت الذي يكون مطلوب من الادارة ان تتخذ القرار لذلك وصول المعلومة في وقت الحاجة اليها يعد بعدا سلوكياما والذي يتمثل بالبعد الزمانى، بالإضافة الى البعد الاخلاقى كبعد سلوكي خاص بالمحاسب نفسه الذي يفترض انه يمتلك قيم اخلاقية تتمثل بالعدالة، الانصاف والحيادية لاعداد وايصال المعلومات المحاسبية الى متى القراء.



وعليه يتضح وجود علاقة بين الخاصية الرئيسية للمعلومة وهي الملامة والمتمثلة بـ (القدرة التنبوية، الوقتية وتخفيف حالة عدم التاكد) من جهة وسلوكية المستخدم المتتمثلة بالإبعاد السلوكية المنوه عنها أعلاه.

الموضوعية (الموثوقية) Reliability

تنسم المعلومات المحاسبية بالموضوعية عندما تكون خالية من الخطأ والصدق في العرض والحيادية. تكون الموضوعية بدرجة مقبولة، بمعنى أنها ليست مطلقة حيث لم يتم تحديد درجة الخطأ أو التحيز المقبول. وعليه يمكن اعتبار معلومات معينة أكثر موضوعية وأخرى أقل. تعتمد الموضوعية على توفر المكونات الآتية:-

- ١- القابلية للتحقق (Verifiability)
- ٢- الصدق في العرض (Representational faithfulness)
- ٣- الحيادية (Neutrality)

القابلية للتحقق تعني وصول عدد من الأفراد الفائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس إلى نفس النتائج. أما إذا تم الوصول إلى نتائج مختلفة عندها لا تعد الكشوفات المالية قابلة للتحقق. أما الصدق في العرض فيعني أن الأرقام تمثل ما حدث فعلاً، وبمعنى آخر يعني وجود تطابق بين الأرقام والموارد والأحداث التي تترجمه هذه الأرقام لعرض تلك الأحداث الاقتصادية والموارد.

وتعني الحيادية عدم تفضيل أحد الجماعات المستفيدة من المعلومات المحاسبية على الأخرى عند عرض المعلومات المحاسبية بحيث يجب على الادارة عرض المعلومات المحاسبية وان كانت تلحق الضرر بها (اسماعيل ونعمون ٢٠١٢ : ٢٩٣ - ٢٩٥).

ما سبق يتضح، ان متخذ القرار يعتمد على المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراره، وعليه ينبغي ان تتمنع هذه المعلومات بالموضوعية ويكون ذلك من خلال القابلية على التتحقق ويتبيّن هنا سلوك المحاسب في التزامه الاخلاقي في القياس وعدم التلاعب بحيث يتوصّل المستخدمين إلى نفس النتائج عند استخدام نفس طريقة القياس ويمثل هذا البعد الاخلاقي كبعد سلوكى واثره في سلوك المستخدم، فالمستثمر المحتمل على سبيل المثال ولغرض اتخاذ قرار الاستثمار تكون له الرغبة في التتحقق من صحة المعلومات الواردة في الكشوفات المالية كالارباح وسعر السوق لاسهم الشركة وبإمكانه التتحقق من الاخيرية مثلاً من سوق الوراق المالية (بعد مكاني) وبالتالي نلاحظ اثر البعد الاخلاقي للمحاسب وبعد المكاني كابعاد سلوكية لها الاثر في سلوكية المستخدم من خلال تاثيرها في القرار المتخذ.

ان البنوك والدائنوں كجهات مقرضة ولغرض اتخاذ قرار منح القروض لابد لهم من الاطلاع على الكشوفات المالية للجهة الطالبة للقرض لمعرفة المركز المالي والسيولة التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية، لذلك لابد هنا من التاكد من صحة العرض وان الأرقام الواردة ضمن الكشوفات المالية فعلاً تمثل ما قامت به الوحدة الاقتصادية من عمليات مالية ويظهر هنا دور المحاسب وسلوكه في إثبات العمليات المالية التي حدثت فعلاً (البعد الاخلاقي). فقد يلجأ المحاسب إلى زيادة رفع نسب السيولة من خلال تخفيض المخزون السمعي لطمئنة المقرض على توفر السيولة الكافية لسداد القرض.

نلاحظ هنا دور سلوك المحاسب في توجيه سلوك المستخدم كما ان لهذا السلوك بعداً اجتماعياً (بعد سلوكى) فان صدق المحاسب في عرض الاحداث الاقتصادية المالية سيكون له اثراً اجتماعياً من خلال مكانة وقيمة الوحدة الاقتصادية في السوق وبالتالي ثقة المستخدم بهذه الوحدة ورغبته في التعامل معها.

ان الكشوفات المالية المعدة ذات الغرض العام بمعنى لا تعد الكشوفات لجهة مستقيدة معينة دون اخرى وتظهر هنا حيادية المحاسب في عرض المعلومات لكافة المستخدمين وان كانت هذه المعلومات قد تلحق الضرر بالوحدة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال وجود دعاوى قضائية على الوحدة ووجود التزامات محتملة اتجاه الغير، قد تضعف المركز المالي، انخفاض الارباح المتتحقق، وغيرها.

لذا يتجلّى هنا سلوك المحاسب واحلالياته في عرض الحقائق لمستخدمي المعلومات المحاسبية ليبعث الثقة في تلك المعلومات وهذا بدوره يبين العلاقة بين الخاصية الرئيسية للمعلومات (الموثوقية) والمتمثلة بالقابلية على التتحقق، الصدق في العرض والحيادية وسلوكية مستخدم المعلومات.

- ١- القابلية على المقارنة Comparability
- ٢- الثبات Consistency



١. **القابلية على المقارنة** : يمكن المستخدم من تحديد اوجه التشابه والاختلاف في الاحداث الاقتصادية من خلال مقارنة نتائج سنوات متعددة لنفس الوحدة الاقتصادية، او مقارنة نتائج الوحدة مع وحدات اقتصادية آخرى اي قابلية المعلومات المحاسبية على مقارنتها مع المعلومات المحاسبية لسنوات سابقة او مع وحدات اخرى (4: Statement of accounting concept, SAC3, 2001).

ان قابلية المعلومات المحاسبية على المقارنة يتشرط استخدام نفس طرق القياس، قياس المعلومات والتقارير عنها بصورة متماثلة في عدد من الوحدات التي تعمل ضمن نفس القطاع.

٢- **الثبات** : يعني اعتماد الوحدة الاقتصادية نفس المعالجة المحاسبية ولنفس الاحداث الاقتصادية من مدة الى اخرى، اي ان الوحدة ثابتة في استخدام الاجراءات المحاسبية، ولكن في نفس الوقت لا يعني الثبات المطلق حيث بالامكان تغيير الطرق والاجراءات المحاسبية المعتمدة ان كانت افضل من الطرق القديمة مع ملاحظة ضرورة الافصاح عن طبيعة واثر التغيير المحاسبي في القوائم المالية الخاصة بالمدة التي حدث فيها التغيير، كما على المدقق الاشارة ايضا ضمن تقريره عن التغيير المحاسبي (Kieso, 2009).

رغم اعداد الكشوفات المالية وفقا لمجموعة من المبادئ المحاسبية المعترف عليها وبالتالي ما تعكسه الكشوفات من معلومات تكون معدة استنادا الى تلك المبادئ والسياسات والاجراءات المعترف عليها، الا ان مستخدم المعلومة لا يعتمد تلك المعلومات في القرار المتخذ الا بعد دراسة وفحص تلك المعلومات بغية التحقق من صحة وعدالة المعلومات المحاسبية لها من اثر في سلوكه.

فعلى سبيل المثال المستثمر المستقبلي (المتحتمل) يلجأ الى التتحقق من صحة تلك الارقام وذلك لشعوره بالشك اتجاه تلك المعلومات ويظهر هنا سلوك المحاسب الذي يسهم في تخفيض حالة الشك او عدم التأكيد وذلك من خلال اعداده المعلومات وفقا لاجراءات محاسبية تتسم بالثبات من سنة الى اخرى، مثلا هذا السلوك يمكن مستخدم المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة بين ارقام وبيانات هذه السنة مع سنوات سابقة اي اختيار سلسلة زمنية لغرض المقارنة او مقارنة بيانات الوحدة مع وحدات اقتصادية اخرى تعمل في نفس النشاط.

وهذا يعكس بعد الاخلاقي وبعد سلوك المحاسب من خلال التزامه بتطبيق نفس الاساليب والاجراءات المحاسبية من سنة الى اخرى فلا يلجأ الى تغيير الاساليب والاجراءات المحاسبية في التقييم والقياس لغرض التلاعب بالارباح او موجودات الوحدة، فاحتساب الاندثار وفقا لطريقة القسط الثابت على سبيل المثال يعطي نتائج مختلفة فيما لو تم التحول الى طريقة القسط المتناقص في احتساب الاندثار.

او تغيير طرق تقييم المخزون السلعى من (FIFO) الى (LIFO) او المعدل الموزون وما الى ذلك. ان تغيير الاساليب والاجراءات المحاسبية انما يعكس سلوك المحاسب الذي له دور في توجيه سلوك المستخدم والتبني به وينتعز ايضا بعد الاخلاقي للمحاسب لمسألة التوجيه السلوكي لمستخدم المعلومة من خلال الافصاح عن التغير في السياسات والطرق المحاسبية ان حدث ذلك التغير. ولما كان سلوك المستخدم، تحديده وامكانية توجيهه من الامور المهمة لانتاج المعلومات المحاسبية لذلك يجب ان يكون سلوك المعد (المحاسب) للمعلومات المحاسبية يتوازن مع سلوك المستخدم ومع الخصائص النوعية التي يجب ان تتوافر في المعلومات المحاسبية سواء الرئيسية منها او الثانوية وكما بينا في اعلاه. ينبغي ان يكون المحاسب على دراية بسلوك المستخدم سواء الادارة او المستثمر، البنوك، الوحدات الحكومية وذلك من خلال تحديد اهداف كل طرف من تلك الاطراف، وبالتالي يسرّع المحاسب سلوكه سواء البشري، الاخلاقي، الزماني، المكاني والتي بمجملها لها بعدا اجتماعيا باتجاه احتواء المعلومات المحاسبية على الخصائص النوعية ليكون قادر على توجيه سلوك المستخدم .



المبحث الرابع / الجانب التحليلي

ان الخصائص النوعية التي **ينبغي** ان تتتصف بها المعلومات المحاسبية تكون ذات فائدة اذا تم اخذ القيد (المحددة) بنظر الاعتبار وهي :

١ - التكلفة / المنفعة Cost/ Benefit

٢ - الاهمية النسبية Materiality

٣ - التكلفة / المنفعة Cost/ Benefit

في البداية لابد من الاشارة الى ان التكلفة / المنفعة ليست من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وانما هو قيد او محدد. حيث لا بد من الموازنة بين تكاليف اعداد المعلومات المحاسبية والمنافع المتحققة من تقديم هذه المعلومات، حيث ان تقديم المعلومات المحاسبية الى المستخدم يحمل المنشاة تكاليف، وبالتالي لا بد ان تكون المنفعة اكبر من التكلفة.

تعد المعلومة سلعة لها تكاليفها وبالامكان قياس التكلفة وهناك تكاليف التجميع، التشغيل، النشر، التدقيق والمنازعات القضائية المحتملة وغيرها، اما المنفعة المتحققة لمعدى ومستخدمي المعلومات المحاسبة فمن الصعب فيأسه 2005: Conceptual Framework.

ان المعلومات المحاسبية ذات المنفعة لمستخدمي المعلومات (متخذي القرار) **ينبغي** ان تتسم بالملائمة والموضوعية، وان اعداد هكذا معلومات يحمل الوحدة الاقتصادية تكاليف ولكن هذا لا يعني ان تتحمل الوحدة تكاليف تفوق المنفعة الناتجة من استخدام المعلومات لذلك يتوجب على معدى المعلومات المحاسبية الالتزام بتحليل التكلفة/ المنفعة فيليس من المنطق ان تتحمل الوحدة تكاليف تفوق المنفعة المتحققة سواء بالنسبة للمستخدم الداخلي أو الخارجي.

وهذا ما اطلق عليه بنهج اقتصاديات المعلومات التي تعد أداة تحليل تستخدم لدراسة مشاكل انتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية وبالتالي مقارنة تكلفة المعلومة بالمنفعة المشتقة من انتاج تلك المعلومة واستخدامها.

كما اعتبر هذا المنهج (اقتصاديات المعلومات) بأنه المجال الذي يعتبر المعلومات موردا من موارد الوحدة الاقتصادية ويعرف بالمورد المعرفي، كما انه يعني بالاستخدام الكفو لتلك المعلومات وبالتالي لابد من تحديد تكلفة ذلك المورد وما يحققه من منافع (الجزراوي والموسوي، ٢٠١٠).

٤. الاهمية النسبية Materiality

ان اهمية المعلومات المحاسبية يحددها مستخدم المعلومة (متخذ القرار)، لذلك نجد ذات المعلومة مهمة بالنسبة لشخص وليس ذات اهمية لشخص آخر، كما ان الحكم على جودة المعلومات المحاسبية يختلف باختلاف الظروف التي يواجهها متخذ القرار وعليه يصعب بيان تعريف محدد للاهمية النسبية، وبالامكان القول بشكل عام ان البند الذي حذفه او افصاح عنه بصورة محرفة يؤدي الى التاثير في القرار، اذا يتسم البند بالأهمية النسبية اما اذا كان حذف ذلك البند لا يؤثر في القرار المتخذ، اذا لا يعد البند ذو اهمية. (الشيرازي ١٩٩٠ : ٢٠٧).

ان المحاسب مسؤول عن ترتيب البنود في القوائم المالية ، بحيث يحدث تاثيرا في سلوك المستخدمين الخارجيين عند استخدامهم للمعلومات المحاسبية وهذا يتجلى بعد الاخلاقي في سلوك المحاسب.

ويتحمل كل من معدى ومستخدمي المعلومات تكلفة المعلومات، تكلفة انتاج المعلومات المحاسبية التي تتحملها الوحدة الاقتصادية ينبغي ان تقابل الفائدة المتحققة منها لابل ان تكون المنفعة اكبر من التكلفة، من جانب آخر يتحمل مستخدمي المعلومات كلف المعلومة من خلال الوقت والجهد المبذول من قبل مستخدمي المعلومات يعد تكلفة ولا بد ان توازي المنفعة، كما ينبغي على المحاسب ايصال المعلومات الملائمة فعلا لمتتخذ القرار لأن ذلك سيحمل الوحدة الاقتصادية والمستخدم كلف كبيرة وتبعا لذلك فإنه يحمل المجتمع ككل لأن هذه المعلومات والقرارات المتخذة لها ابعاد اجتماعية بسبب انعكاسها على المجتمع سواء بشكل مباشر او غير مباشر. لذا فإن سلوك المحاسب سوف يؤثر ويوجه سلوك المستخدم من خلال المعلومات المحاسبة المقدمة وتأثيرها في القرار ويتبين هنا دور سلوك المحاسب وانعكاسه على المجتمع كبعد اجتماعي.

كما يتوجب على المحاسب تحديد العناصر ذات الاهمية بالنسبة للمستخدم والذي يعني حذفها عدم اتخاذ القرار الصائب، وتبعا لذلك ان عدم اتخاذ القرارات الصائبة سيحمل مستخدمي المعلومات تكلفة وكذلك المجتمع سيتحمل كلف ناتجة عن اتخاذ قرارات غير راشده لكون المعلومات المحاسبية التي تعد مدخلات لعملية اتخاذ القرار لم تكن ملائمة . وتجر الاشارة



ان مستخدم المعلومات يلجأ الى تحليل المعلومات ان كان ذو قدره على ذلك ، او يستعين بالمحالين الماليين او مكاتب متخصصة بتقديم هكذا خدمات وهذه كلها تمثل كلف يتحملها المستخدم لتحديد اهمية المعلومات المراد استخدامها لاتخاذ القرار، اذا هذه المعلومات توجه سلوك المستخدم في اتخاذ القرار ويتضاع هنا بعد الاخلاقي في سلوك المحاسب وانعكاسه على المجتمع.

تقع على المحاسب مسؤولية ايصال او تقديم المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات من خلال اعداد الكشوفات المالية، وفي ظل تعدد وتنوع نماذج القرارات المستخدمة واختلاف كم ونوع المعلومات المحاسبية المطلوبة لاتخاذ القرار، فقد اعتاد المحاسبون على تقديم المعلومات وفقاً لاسلوب الميداني اي الوصفي او الوضعي. Positive بمعنى وصف لاحتياجات متخذ القرار القائمة فعلاً، والتي اعتاد متخذ القرار الحصول عليها والتي قد تختلف عن المعلومات التي يرغب في الحصول عليها.

اما الاسلوب الثاني في تحديد المعلومات المحاسبية الواجد ايصالها لمتخذ القرار هو تحديد الاحتياجات الواجب تقديمها Normative وليس الاحتياجات القائمة لمتخذي القرارات. (الشيرازي، ١٩٩٠ : ٣٦٢).

يتضح مما سبق ان الاسلوب الثاني في تحديد احتياجات متخذ القرارات للمعلومات المحاسبية ينسجم تماماً مع المنطق المعياري في بناء نظرية المحاسبة كما ينسجم مع المدخل السلوكي لبناء النظرية، حيث ان تحديد احتياجات متخذ القرارات للمعلومات المحاسبية يتوجب تحديد سلوك مستخدمي المعلومات او تحديد المعلومات المحاسبية التي يرغبون بها التي تساهم في توجيه سلوكهم.

هذا من جانب آخر تقديم المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار كمدخلات لعملية اتخاذ القرار، لا تمثل العنصر الوحد في التوصل الى القرار الصائب واصدار الاحكام وانما هناك عنصر غاية في الاهمية تمثل بمتخذ القرار نفسه بمعنى. قدرة الفرد (متخذ القرار) على استخدام المعلومات المتاحة له، وان الدراسات التي تعنى بهذا الجانب تعرف ببحث التشغيل البشري للمعلومات وان للفرد قدرة محدودة على تشغيل كم كبير من المعلومات (Kieso, 2006: 169-166).

وعليه كما للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية ينبع توافرها بالمعلومات المحاسبية، ايضاً هناك خصائص متعلقة بمتخذ القرار، مستخدم المعلومات المحاسبية تؤثر في كيفية استخدام المعلومات المتاحة، ومن هذه العوامل الآتي :-

أ. تراجع قدرة متخذ القرار بسبب زيادة عبء المعلومات، حيث ان للفرد قدرة محدودة في التعامل مع المعلومات ومعالجتها لاتخاذ القرار.

ب. الاستخدام الانقائي للمعلومات حيث يتم انتقاء المعلومات التي تؤيد موقفاً سابقاً لديه.

ج. عوامل تتعلق بنقص الخبرة والمعرفة في اتخاذ القرار (الريماوي ٢٠٠٤: ٣٣١-٣٣٣).

وبالاضافة الى العوامل المبنية في اعلاه والمؤثرة في نوعية القرار المتخذ هناك عوامل شخصية ترتبط بمستخدم المعلومات وهي الدافعية وقد عرفها (Taylor) وزملاعه كالآتي : "سلسلة من العمليات تعمل على اثارة السلوك الموجه نحو الهدف وصيانته والمحافظة عليه وايقافه في نهاية المطاف". والدافعية مصطلح مستخدمه لوصف القوى التي تؤثر في السلوك الانساني كما يرى Ormrod ان الدافعية تحقق عدة وظائف (الريماوي: ٢٠٤-٢٠٥):-

أ- الدافعية تستثير السلوك وتحث الانسان على القيام بسلوك معين.

ب- الدافعية تؤثر في توجيه السلوك نحو المعلومات المهمة التي يتوجب الاهتمام بها ومعالجتها.

ج- الدافعية تؤثر في نوعية التوقعات التي يحملها الفرد تبعاً لنشاطه واعماله.

يتضح مما ورد في اعلاه ان هناك عوامل تؤثر في القرار المتخذ لا تتعلق بملائمة المعلومات المحاسبية وانما تتعلق بمتخذ القرار، ان لمتخذ القرار قدرة محدودة في التعامل مع المعلومات ومعالجتها وترابع هذه القدرة امام كم كبير من المعلومات ويتضح هنا بعد البشري وبعد سلوكه في كون للبشر قدرة محدودة، لذلك يقع على المحاسب مسؤولية توجيه هذا السلوك نحو المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار من خلال تقييم المعلومة القابلة للفهم والافصاح عن معلومات معينة بشكل ملاحظات ومن خلال تقديم الملاحم التفسيرية بمعنى توفير محتوى اعلامي كمي لا يقل اهمية عن النوعي لمواجهة تلك التحديات المتعلقة بالقدرة المحدودة لمتخذ القرار.



كما ان الاستخدام الانتقائي للمعلومات من قبل متخذ القرار لكونها تؤيد موقفا سابقا وهذا يؤيد الاسلوب الوضعي او الوصفي وهو ملا نؤيده بل نطبع الى توفير ما يجب توفيره من المعلومات لمتخذ القرار وبذلك يكون بالامكان توجيه سلوك المستخدم عند استلامه المعلومات الملائمة للقرار الذي من المفترض اتخاذه وليس القرارات التي اعتاد متخذ القرار على اتخاذها سابقا.

ويبرز هنا بعد السلوكي للمحاسب في ايصال المعلومات المحاسبية المؤثرة في اتخاذ القرار الصائب ولهذا السلوك بعده اجتماعيا تكون القرارات المتخذة سواء من الافراد او منشآت الاعمال لها الاثر الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع سواء بشكل مباشر او غير مباشر فالقرار المتخذ كما معروف له اثر مباشر على متخذ القرار ولكن بالنتيجة جميع القرارات المتخذة لها انعكاسها على المجتمع.

وغير بالذكرا ان لخبرة متخذ القرار وتأهيله العلمي لها من الاثر في فاعلية استخدام المعلومات المحاسبية اذ لا تكون للمعلومات المحاسبية جدوى رغم تمعتها بالخصائص النوعية اذا كان متخذ القرار بمستوى متدني من الخبرة والادراك، وعلى المحاسب هنا ان يسلط الضوء على بعض العناصر التي تلفت نظر المستخدم وبالتالي توجيه سلوكه.

كما ان هناك عامل شخصي وهو الدافعية او الحافر وهو القوة التي تدفع الانسان لسلوك معين وهنا على المحاسب ان يثير هذه القوة من خلال نوع المعلومات التي يقدمها الى متخذ القرار بحيث توجهه نحو سلوك معين، فابراز المحاسب لما تحققه الوحدة من ارباح وتركيزه على نسب الربحية ستثير سلوك مستخدم المعلومة نحو الاستثمار بهذه الوحدة، كذلك اظهار المركز المالي القوي للوحدة، وامتلاك الوحدة السيولة النقدية بالتأكيد سيكون حافرا يوجه سلوك متخذ القرار نحو منح القروض للوحدة فضلا عن ذلك يتضح هنا تناغم سلوكى كلا من المحاسب والمستخدم بنوع المعلومات المقدمة لمتخذ القرار وبالتالي اثارها في القرار المتخذ. كذلك البعد الزمني وبعد سلوكى وهو وقت تقديم المعلومات الى متخذ القرار وان هذا البعد السلوكي يرتبط او يؤكّد تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة ذات المحتوى المعلوماتي النوعي والكمي لعملية اتخاذ القرار وبالتالي نجاحها في توجيه سلوك المستخدم باتجاه معين.

اما جاء اعلاه يمكن القول بأن فرضية البحث قد تم اثباتها

المبحث الخامس/الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات:

- ١- أصبح المدخل السلوكي من الضرورة بمكان البحث فيه لتحقيق قيم تصب بالنتيجة على متخذ القرار المستند على المعلومة المحاسبية.
- ٢- ينعكس سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية على القرارات المتخذة كرد فعل عما تم الحصول عليه من معلومات التقارير المالية.
- ٣- يأخذ المحاسب بنظر الاعتبار سلوكيات مستخدمي المعلومات المحاسبية من خلال اتخاذهم للقرارات ليستفاد منه كتجذية راجعة بحيث تشكل نقطة انطلاق لفهم سلوكياتهم من جهة والتاثير في تلك السلوكيات من جهة اخرى.
- ٤- ان سلوك المحاسب له دور في التحكم بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مما ينعكس ذلك على متخذ القرار.

ب- التوصيات

- ١- أيلاء المدخل السلوكي الاهتمام القصوى ضمن نظرية المحاسبة وترجمة ذلك كمعيار يلتزم من خلاله المحاسبين على الاهتمام بسلوكهم لما له من اثر في التغيير السلوكي لمستخدمي التقارير المالية وانعكاس ذلك على اتخاذ القرار.
- ٢- ينبغي ان يصب سلوك المحاسب في توفير الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية لما ذلك من انعكاس ايجابي لدى متخذ القرار (مستخدم المعلومة).
- ٣- ينبغي ان تكون المعلومات المحاسبية الواجب ايصالها من خلال تحديد الاحتياجات الواجب تقديمها وليس الاحتياجات القائمة لمتخذ القرار وعليه يتم توجيه سلوك المحاسب الذي ينعكس على سلوك مستخدمي المعلومات المحاسبية كمحصلة نهاية.
- ٤- ينبغي على المحاسب ان يأخذ بنظر الاعتبار العامل الشخصي لدى مستخدمي التقارير المالية المتمثل



بالداعية أو الحافز لديهم في توجيه سلوكهم بما يخدمهم في اتخاذ القرار.

المصادر

- ١.الجزراوي، ابراهيم محمد علي وایمان محمد عبد الله الموسوي، دراسة مقارنة لمفهوم "الاقتصاديات المعلومات" بين الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي " مدخل مفاهيمي" ، ٢٠١٠ ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد ٢٣.
٢. اسماعيل، خليل اسماعيل، ونعمون ريان ، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، ٢٠١٢ ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثالثون.
٣. الوقفي، راضي ، مقدمة في علم النفس، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة محدثه، ١٩٩٨ .
٤. العبد الله، رياض، نظرية محاسبية ، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٠ .
٥. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، ذات السلسل للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٩٠ .
٦. النقيب، كمال عبد العزيز، مقدمة في نظرية المحاسبة ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٤ .
٧. الريماوي، محمد عودة، علم النفس العام، دار المسيرة، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤ .
8. Kieso, Jerry J, Donald E.. Weggandt, Terry D. Warfield, Intermediate Accounting, 2008, 12th ed. John willey& sons.
9. Hendriksen, Eldon S., Accounting Theory, 1982, by Richard D. Irwin, Inc.
10. Belkaoui, Ahmed Riahi –, Accounting theory, 2002.
11. Keller, Thomas F./ Stephen A. Zeff, Financial Accounting theory 11 Issues and controversies, McGraw- Hill, 1969.
12. Kieso, Donald E., Jerry J. Weggandt, Intermediate accounting, John Wiley& Sons, 12 ed. 2008
13. Hermanson, Edwards & Maher, Accounting principles: Perspective, financial accounting , 2011
14. Marshall Romney & Paul JahnStinbart, Accounting Information systems, 2009, مترجم, pearsonprentice Hall.
15. Bullen, Halsey David Abbate, Jan Hague, Conceptual Framework Qualitative characteristics 6 : costs and Benefits, 2005.
16. Filipovic, AnaLalevic Revised qualitative characteristics of financial statements as precondition for strengthening information power on capital market, 2012.
17. statement of financial accounting concepts No.2 Qualitative characteristics of accounting information, 2008 by FASB.
18. Statement of accounting concepts SAC 3" Qualitative characteristics of Financial information", prepared by the public sector accounting standards Board of the Australian accounting research.



The Role of Behavioral Approach In Financial Reporting Enhancement

Abstract:

This study seeks to highlights on the behavioral approach in organization theory as modern and effective entrance in constructing this theory and reflection extent on the behavior of both the product and the information user (accountant and financial information).

The study also focus on behavioral approach role in consolidating accounting concepts through making harmony between them so that the accountant can influence the user behavior with the concepts and principles of accounting in an effort to provide quality characteristic of accounting information produced by him in consistent with his behavior and information user and its impact on the decision making process by the latter.

The study ended with a set of conclusions, the most important is that the behavioral approach became necessary to search the values in order to influence the decision maker based on accounting information, and the accountants behavior has a role in controlling the provision of qualitative characteristics of accounting information, which is reflected on the decision-maker.

Keyword: behavioral approach, behavioral of accountant, behavioral of users, information content.